وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بغداد ـ كلية العلوم الإسلامية

مجلة كلية العلوم الإسلامية

فكرية ـ فصلية ـ محكمة

تصدرها
كلية العلوم الإسلامية
جامعة بغداد

العدد (٣٠)
١١شعبان ـ ١٤٣٣هـ ـ ٣٠ حزيران ٢٠١٢م

الترميز الدولي : ISSN ٢٠٧٥-٨٦٢٦

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٦٣٣) لسنة ١٩٩٦م

المحتويات

﴿ المحتويات ﴾

. بسم الله الرحمن الرحيم .

. المبحث الأول .

. نظرة المعري إلى الضرورة الشعرية .

أبو العلاء المعري:

بادئ ذي بدء لابد أن نعرج على شيء من سيرة أبي العلاء قبل الدخول في خضم البحث ولو كان هذا العالم أشهر من نار على علم . وهو أحمد بن عبدالله بن سليمان التنوخي المعري ، ولد سنة (٣٦٣ هـ) في معرة النعمان ، ومات فيها سنة (٤٤٩ هـ) [١]، وله عدة مؤلفات ، منها كتاب (الأيك والغصون) في مائة سفر لم ينسج على منواله ناسج ، وكتاب (اللامع العزيزي) و(الفصول والغايات) و (لزوم ما لا يلزم) و(رسالة الملائكة) و(رسالة الغفران) و(رسالة الصاهل والشاحج) و(سقط الزند) و (مثقال النظم) في العروض ، وشرح بعض كتاب سيبويه ، وشرح دواوين المتنبي وأبي تمام والبحتري فسماها (معجز أحمد) و(ذكرى حبيب) و (عبث الوليد) ، كان عالماً باللغة ، حاذقاً بالنحو ، جيد الشعر ، جزل الكلام ، أخذ النحو واللغة عن أبيه وعن محمد بن عبدالله بن سعيد النحوي. [٢]

معنى الضرورة :

لغة : هي : الحاجة[٣] ، وهي من الإضطرار، أي: الاحتياج إلى الشيء والإلجاء إليه. [٤] وقد اضْطُرَّ إلى الشيء، أي أُلجئ إليه، قال الشاعر:

أثيبي أخا ضارورةٍ أصْفَقَ العِدى   عليه وقلَّت في الصديق أواصِرُهْ[٥]

أي: احتاج إليه ((واضْطَرَّهُ إليهِ: أحْوَجَه وألْجَأَهُ، فاضْطُرَّ، بضم الطاءِ، والاسمُ: الضُّرَّةُ. والضَّرورَةُ: الحاجةُ،))[١]

---

[١] ينظر: الأعلام للزركلي ١٥٧/١

[٢] ينظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ، الفيروزآبادي ص ٧، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، السيوطي ٣١٥/١

[٣] القاموس المحيط (ضرر)

[٤] ينظر: لسان العرب (ضرر)

[٥] الصحاح (ضرر)

اصطلاحاً :ورد تعريف الضرورة عند القدماء على أنها "ما وقع في الشعر دون النثر، سواء كان للشاعر عنه مندوحة، أم لا"[٢]. وعند المحدثين ((الضرورة الشعرية هي رخص أعطيت للشعراء في مخالفة قواعد اللغة وأصولها المألوفة، وذلك بهدف استقامة الوزن وجمال الصورة الشعرية، فقيود الشعر عدة، منها الوزن، والقافية، واختيار الألفاظ ذات الرنين الموسيقي والجمال الفني، فيضطر الشاعر أحيانا للمحافظة على ذلك إلى الخروج على قواعد اللغة من صرف ونحو.)) [٣] .

والضرورة من المواضيع التي شغلت العلماء قديماً وحديثاً لما لها من صلة وثيقة بأصول اللغة و ضوابطها التي تستند إلى الفصاحة والابتعاد عن اللحن والخطأ ، إلا أنها تختص بالشعر دون النثر ، ولم يتفق العلماء على جواز وجودها في اللغة ، فمنهم من أقرها ومنهم من أنكرها واستقبحها ، وكان سيبويه قد أشار إلى وجودها معنىً دون التصريح بها لفظاً ، ويمكن القول أن ابن السراج أول من ذكر مصطلح الضرورة ، وجعلها سبعة أنواع ، وفي هذا يقول الباحث إبراهيم الحندود: ((ولعل أبا بكر بن السراج (٣١٦هـ) قد سبق في بداية القرن الرابع إلى تثبيت مبادئ التصنيف في الضرائر الشعرية بقوله: "ضرورات الشعر أن يضطر الوزن إلى حذف، أو زيادة، أو تقديم أو تأخير في غير موضعه، وإبدال حرف، أو تغيير إعراب عن وجهه على التأويل، أو تأنيث مذكر على التأويل "[٤] هذا النص يمكن عدُّه الأساس التاريخي الأول لحركة التأليف، والكتابة المنهجية عن الضرورة.)) [٥] لكن السيرافي قد زاد على ابن السراج باثنتين فأوصلها إلى تسع ضرورات ، فكان ابن السراج هو السابق في

---

(١) القاموس المحيط (ضرر)

(٢) خزانة الأدب للبغدادي ٣/١

(٣) الضرورة الشعرية ، محمد أبو الفتوح غنيم ، موقع ديوان العرب (http://www.diwanalarab.com/spip.php)

(٤) الأصول في النحو لابن السراج ٤٣٥/٣.

(٥) الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة تطبيقية على ألفية ابن مالك، إبراهيم بن صالح الحندود (http://vb.arabsgate.com/showthread.php)

تشخيصها ، ((أما المبكِّر إلى حصر تلك المظاهر حصراً علمياً فهو أبو سعيد السيرافي(٣٦٨ هـ) حيث يقول: "ضرورة الشعر على تسعة أوجه: الزيادة، والنقصان، والحذف، والتقديم، والتأخير، والإبدال، وتغيير وجه من الإعراب إلى وجهٍ آخر على طريق التشبيه، وتأنيث المذكر وتذكير المؤنث" [١].وإنما يُعَدّ هذا النص لشارح "الكتاب" أصلاً لكل ما ورد في فصول النحاة من نصوص، وإشارات إلى أنواع هذه الظاهرة؛ لأن ابن السراج قد اقتصر على سبعة أقسام فقط ولم يشر إلى ما يقع في الشعر من تذكير المؤنث، إلا أن يكون هذا النقص سهواً من ناسخ كتاب "الأصول" أو محققه)) [٢]

وينبغي على من ينظم الشعر أن يكون على معرفة بسنن اللغة وضوابطها وقواعدها بالقدر الذي يعصمه من الوقوع في الخطأ إذ يجب أن يعرف بمجاراة النص لضوابط اللغة بدقة ومراعاة الوزن والبناء الشعري لكن نجد أن الناظم يخرج عن المألوف والقياس الشائع بضرورات بزيادة لفظة أونقصانها وهذا ما حفلت به كتب النحو واللغة من مخالفات وصف بعضها بالقبح الذي تستوحش منه النفوس وهي تؤول بالتركيب في نطاق اللفظة او الجملة الى عدم الوصول الى المراد إذ قد يصل الحذف من بنية اللفظة مثلا الى البتر مما يؤدي الى الإختلاط في الصيغ ، فتعد مثل هذه المخالفات شاذة وإن ارتقت الى أوثق الشواهد اللغوية ، فالأجود الإقتصار على الضرورات الحسنة التي يكون فيها الحذف أو الزيادة أو التغيير الذي يعتري اللفظة ضمن القياس المعروف الذي يهتدي به الى القصد، وهذا مما ألفته النفس لكثرة شواهده ، وإن معرفة الضرورة وما تتيحه اللغة من البناء الشعري وما يتقبله اللغوي يعد مسألة ضرورية اذ دخلت الضرورة في ميادين البحث اللغوي والنحوي والنقدي[٣] على

---

[١] ما يحتمل الشعر من الضرورة ٣٤، ٣٥.

[٢] الضرورة الشعرية ومفهومها لدى النحويين دراسة تطبيقية على ألفية ابن مالك، إبراهيم بن صالح الحندود (http://vb.arabsgate.com/showthread.php)

[٣] ينظر: النقد اللغوي عند العرب : د. نعمة رحيم العزاوي ، ص ١٥٥

نطاق واسع ، فالنقاد ينظرون نظرة ذوقية الى الحسن المقبول منها ويشيرون الى القبيح المرذول ويعد وجها من وجوه اجتهاد الشاعر في ميادين الشعر.

ومن براعة الشعراء نجد أن الشاعر يجور مرة على اللغة فيسعفها بغير المقيس ولا المطرد ثمة حاجة بنائية مستحكمة دعته الى هذا التوسع أو يتحول تحولاً عفوياً بذلك أو يجور على الوزن فيكون هناك كثير من الزحافات والعلل أو يجور على القياس بالتزام حرف أو حرفين أو ثلاثة قبل حرف الروي في أبيات القصيدة ، وهذه الأنماط تدل على مرونة الشعر شكلاً ولغةً وفناً ، فضلاً عن نزعة الشاعر الى الحرية أو صعوبة الإلمام الكامل بضوابط اللغة المعيارية ، ونجد أن النحاة استعملوا مصطلح (الضرورة) في حصر بعض ظواهر بنية لغة الشعر الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية ، وهذا المصطلح لفظ أصولي معروف في آثار الفقهاء والمفسرين ، وهذا يدل على أن الدراسات الفقهية أعطت للنحاة منذ وقت مبكر بعضاً من مصطلحاتها وأساليبها في النظر و منهج البحث غير أن من الباحثين المعاصرين من يحصر آثارها في مناهج النحاة فقط دون ألفاظهم ومصطلحاتهم [١].

إن معنى الضرورة عند اللغويين والنحاة فيه موضع خلاف كبير نشأت فيه وجهات نظر متعارضة ، فاستعمل النقاد العرب القدامى مصطلح (الرخصة) في موضع الضرورة [٢]. أما المعاصرون فانصرفوا عن التنبيه على الخطأ اللغوي لجهلهم بفداحة الخطأ وعدم معرفتهم بالضرر الجسيم الذي ينزل باللغة . ونجد أن من اللغويين من لم يتشدد على الشعراء فيما يحدثونه في لغة أشعارهم فيما يكاد يكون غريباً عن أعراف القياس اللغوي السائد على الرغم من توسع بعضهم في ذلك من دون عذر، وبذلك أرسي مفهوم الضرورة عند جمهور النحاة حتى كادت تكون معياراً مهماً في دراسة لغة الشعر لسعة انتشارها وتعدد وجوهها وأنواعها ومستوياتها ، ونجد

---

[١] ينظر :الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين ، محمد خير الحلواني: ص٤٠٥

[٢] ينظر: العمدة لابن رشيق القيرواني ٢/٢٦٩، الصناعتين لأبي هلال العسكري :٤٥

أن أنماط الضرورات ظهرت في الشعر الجاهلي وهو أقدم ما لدينا من مادة شعرية قديمة قدم الحقبة التاريخية التي استقر فيها الشعر العربي بشكله العروضي الكامل فوجد الشعراء أنفسهم في غمرة ذلك أمام نظام إيقاعي دقيق من شأنه أن يصوغوا أشعارهم بصورة متقنة حفاظاً على الظاهرة الجمالية فضلاً عن الظاهرة العروضية لكن هذا لا يعني عدم الخروج عن أعراف القياس اللغوي السائد واللجوء إلى الضرورة من تقديم الألفاظ وتأخيرها وقلبها وإبدالها (١). ويؤكد أحد الباحثين أن الضرورات التي أتيحت للشعراء كانت متعلقة بالمسائل الهينة التي لا تخل بالنسق الأساس للغة الذي ينبغي أن يلتزم به كل الشعراء ، وهذه الضرورات حدد استخدامها من اللغويين القدامى ولا يجوز للمولد أو المحدث أن يحدث شيئاً غير ما أحدثه الأوائل إلا إذا استند إلى شواهد ومقدمات متواترة في الشعر القديم. (٢)

وبهذا كانت الضرورة مجالاً واسعاً بين من رفضها وبين من استعملها . إلا أن ما يعنينا هنا هو أننا سنعرض في هذا البحث رأي المعري في الضرورة الشعرية .

رأي المعري في الضرورة:

تعرض المعري لمسألة الضرورة الشعرية ناقداً لغوياً يقيم نقده على الدرس والتتبع والذوق بعيداً عن العصبية والتزمت والجمود ، ورفدت جهوده اللغوية النقد اللغوي العربي بحصيلة جديدة مدته بزاد خصب فضلاً عن مادة وفيرة إذتحدث عن قضايا نقدية ... في كتبه ورسائله بحديث واسع ، وليس هناك كتاب ينفرد بمسألة وأحكامه النقدية تتسم بالإيجابية ويصل إلى نتائج سليمة بعيدة عن التعصب والهوى ، وأتى بشواهد الشعر التي تدعم هذه الضرورة ، وقسم الضرورات الشعرية إلى ثلاثة أنواع من حيث سماعها وشذوذها ، فالضرورات عنده (مقيسة – مسموعة – شاذة عن

---

(١) ينظر: اتجاهات النقد الأدبي في القرن الخامس الهجري ، د.منصور عبدالرحمن ص ١٨٢

(٢) ينظر: الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي ، د. جابر عصفور ص ١٤٣

القياس والسماع) [١]. والتقسيم الذي اعتمده المعري اعتمده المتقدمون الأوائل ، فالضرورة المسموعة هي ضرورة وردت في شعر المتقدمين وسمعت عنهم وهي مقيسة على المسموع ، أما الشاذة فهي الضرورة التي لم ترد في شعر متقدم ، وتكون خارجة عن السماع والقياس وليس هناك من منفذ في أن تقاس هذه الضرورة على غيرها من الضرورات ، ولذلك لا يجوز أن يجنح الشاعر إلى هذه الضرورة ولو كان العكس لما وصفت بالشذوذ .

ويكون المعري بموقفه هذا متابعاً الرأي الذي لا يسمح للمحدثين أن يحدثوا شيئاً غير ما أحدثه المتقدمون ، وبذلك تكون النظرة إلى القياس اتباعية إذ يعتمد الشعراء على ما تعلموه وحفظوه ، لا على ما اكتشفوه بأنفسهم. ويقسم المعري الضرورة من حيث موقعها في الكلمة إلى ضرورة (صدرية ، وعجزية ، وحشوية) [٢]. وبذلك يتبين أن الضرورة لا تنفرد بموقع خاص في الكلمة بل ربما تكون الضرورة في صدر الكلمة أو وسطها أو آخرها ، وهذا التقسيم كما يبدو دقيق .

وليس هذا فحسب وإنما جعل الشعراء في ضوء الضرورات على ثلاث درجات (مصيب ، ومخطئ ، ومضطر) وبهذا التقسيم يحاول المعري أن يخرج الضرورة من دائرة الخطأ اللغوي عندما يكون الشاعر مضطراً إذ يجوز له استعمالها دون خوف من الوقوع في الخطأ . ومع أنه كان يقر الضرورات في الشعر إلا أنه كان يستنكرها ويرى فيها مظهراً من مظاهر الضعف عند الشاعر [٣].

---

(١) رسائل أبي العلاء المعري ص ٦٥

(٢) رسائل أبي العلاء ص ٧٨

(٣) اتجاهات النقد الأدبي في القرن الخامس الهجري ، ص ١٨٣

. المبحث الثاني .

مواضع الضرورة عند أبي العلاء لغوياً ونحوياً

ذكر المعري في كتبه ورسائله المختلفة التي صنفها مواضع متعددة من الضرورات ، منها ما وقع في النحو ، ومنها ما يتعلق باللغة ، كان في بعضها موافقاً سيبويه وبعض نحاة البصرة، وفي بعضها مخالفاً وفي بعضها منفرداً.

ومن هذه الضرورات:

تسكين المتحرك:

من المواضع التي ذكرها المعري في هذا تسكين امرئ القيس الفعل المضارع ضرورة وكان حقه الرفع إذ قال((وقد حملت الضرورة الكندي على أن يسكن الباء في قوله:

فاليوم أشربْ غير مستحقبٍ إثماً من الله ولا واغلِ [1]

هكذا أنشده سيبويه وقد خولف في هذه الرواية)) ([2]). اختلفت أقوال العلماء في هذا البيت ما بين قائل بالضرورة وبين رافضها ، وكذلك اختلفوا في رواية بيت امرئ القيس المذكور آنفاً ، فجعل سيبويه هذا التسكين من الاشمام ويكون في الرفع ولم يرد في النصب إذ قال:" وقد يسكن بعضهم في الشعر ويشم". وذلك قول الشاعر، امرئ القيس:

فاليوم أشرب غير مستحقبٍ ... إثماً من الله ولا واغلٍ[3]

وجعلت النقطة علامة الإشمام. ولم يجئ هذا في النصب، لأن الذين يقولون: ((كبدٌ وفخذٌ لا يقولون في جملٍ: جملٌ)) [4]

---

(1) ديوان امرئ القيس ص ١٣٤

(2) رسالة الصاهل والشاحج للمعري ١٣٩

(3) ديوان امرئ القيس ص ١٣٤

(4) الكتاب لسيبويه ٣٨٤/١

وذكر ابن فارس والسيوطي ان ذلك من اختلاس الحركات. [1] وقيل : نزلت حركة الإعراب بمنزلة غير حركة الإعراب ، وحذفت منه حركة الإعراب تخفيفاً[2] ((والمبرِّد والزجَّاج ينكران ذلك ولا يعتدان بالأبيات الواردة فيه لشذوذها وضعف الرواية)) [3].

وقد يعزو بعضهم تسكين الباء في هذه الكلمة الى الثقل ، فأطلق عليه ابن السراج اسكان الاستثقال ، ولم يجزه لأنه يلغي حركة الإعراب.[4] وجعلها الجرجاني من اللحن والاغلاط التي يقع فيها الشعـراء إذ قال((دونك دواوين الجاهلية والاسلام ولاتجد فيها قصيدة الا وفيها بيت لايسلم من قدح فيه اما في اللفظ او النظم اوالترتيب والتقسيم او معنـــاه أو اعرابه!!!!.....ففيهم اعتقد الناس الحجة ولو نظرت لوجدت كثيرا من أشعارهم معيبة مسترذلة!!!......لكن الظن الجميل والاعتقاد الحسن ستر عليهم!... فهذا أمرؤ القيس يقول:

ايا راكبا[بلغ] اخواننا من كان من كندة أو وائل

فنصب بلغ!!!.......)) [5]. وقال عبد القادر البغدادي:((يريد: بلغن إخواننا ،ألا ترى أن النون .... لا يمكن أن يقال إنها حذفت على توهم اتصالها بساكن)) [6]. والذين قالوا انها من الضرورة كثيرون ولا سيما ابن جني الذي استدل بأن هذا موجود في كلام العرب ويدعمه القياس والسماع ، مؤيدا رأي أبي علي الفارسي ، ورد على من أنكر كونها من الضرورة كالمبرد وغيره، جاء في الخصائص:((وأما (إن الله يأمُرْكم) و(فتوبوا إلى بارئْكم) فرواها القراء عن أبى عمرو بالإسكان[7]، ورواها سيبويه بالاختلاس .... لكن قوله : (فاليوم أشربْ غير مستحْقِب ...)

---

[1] ينظر: الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس ٥ ، المزهر للسيوطي ٢٥٦/١

[2] ينظر: إعراب القرآن المنسوب للزجاج ص٢٩٩ - ٣٠٠

[3] اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء ١١٠/٢

[4] الأصول في النحو لابن السراج٣٦٤/٢

[5] الوساطة بين المتنبي وخصومه للجرجاني:١٣

[6] خزانة الأدب ٢٣١/٤

[7] النشر في القراءات العشر لابن الجزري ص ٢٠، ٣٩٢، التيسير في القراءات السبع لابي عمرو الداني ص ١١٩

وقوله : سيروا بنى العمّ فالأهوازُ منزلُكم ... ونهرِ تَيرَى ولا تعرفْكم العربُ [(١)] .

فمسكن كله . والوزن شاهده ومصدّقه وأما دفع أبى العباس ذلك فمدفوع وغير ذى مرجوع إليه . وقد قال أبو علي في ذلك في عدة أماكن من كلامه وقلنا نحن معه ما أيَّده وشدّ منه . وكذلك قراءة من قرأ (بلى) وعلى ذلك قال الراعي [(٢)]:

تأبى قضاعةُ أن تعرفْ لكم نسبا ..... وابنا نزار فأنتم بَيْضة البلد

فإنه أسكن المفتوح)) [(٣)]

وذكر ابن عصفور في كتابه ضرائر الشعر في فصل النقص أن هذه من الضرائر الحسنة ، إذ قال((ومنه حذف علامتي الإعراب- الضمة والكسرة من الحرف الصحيح تخفيفاً إجراءً للوصل مجرى الوقف أو تشبيهاً للضمة بالضمة من (عَضُد) وللكسرة بالكسرة من (فَخِذ) و (إبَل)) [(٤)] واستدل ببيت امرئ القيس وغيره وردّ إنكار المبرد والزجاج أنها من الضرورات لأنهما يزعمان أن الرواية الصحيحة (فاليوم فاشرب) و (بدا ذاك) و أجاز ذلك لأنه وارد في القياس والسماع ، ودعم قوله بإيراد شواهد من القراءات الصحيحة ، اذقال: ((والصحيح أن ذلك جائز سماعاً وقياساً . أما القياس فأن النحويين اتفقوا على جواز ذهاب حركة الاعراب للإدغام ، لا يخالف في ذلك أحد منهم ، وقد قرأت القراء : {مَا لَـَكَ لا تَأْمَنَّا}[(٥)] بالإدغام [(٦)]، وخط في المصحف بنون واحدة ، فلم ينكر ذلك أحد من النحويين . فكما جاز ذهابها للإدغام ، فكذلك ينبغي أن لا ينكر ذهابها للتخفيف . وأما السماع فثبوت التخفيف في الأبيات التي تقدم ذكرها . وروايتهما بعض تلك الأبيات على خلاف التخفيف لا يقدح في رواية غيرهما . وأيضاً فإن ابن محارب قرأ {وبُعُولَتْهُنَّ أَحَقُّ بردّهِنَّ} [(٧)] .

---

(١) البيت لجرير بن عطية ، ينظر : شرح ديوان جرير ص ٤٨.

(٢) ديوان الراعي النميري ص ٧٩

(٣) الخصائص لابن جني٢/٣٤١

(٤) الضرائر للالوسي ٩٣

(٥) سورة يوسف / الآية ١١

(٦) ينظرجامع البيان في القراءات السبع المشهورة للداني ص ٥٦١، تقريب النشر في القراءات العشر للجزري ص ٤٦

(٧) البقرة ٢٢٨

بإسكان التاء [١] . وكذلك قرأ الحسن {وما يُعِدْهُمُ الشَّيْطَانُ}[٢] بإسكان الدال))[٣] أما ابن مالك فقد أجازها مطلقاً[٤].

ويرى بعض العلماء ان هذا ليس من الضرورة لأن من العرب من يجيز حذف الاعراب ، ((وروي عن أبي عمرو بن العلاء أنه قال: إن قبيلة تميم تجيز حذف الحركة الإعرابية أحيانا، ونظن أنها كانت تجيز ذلك إذا توالت الحركات في مثل قوله تعالى في سورة البقرة: {ويعلِّمُهُمُ الكِتَابَ}[٥] بتسكين الميم وبذلك كان يقرأ أبو عمرو بن العلاء وهو تميمي، ويعلق ابن مجاهد في كتابه القرَّاء السبعة ذلك للتخفيف في النطق أي لا لطرح الإعراب.)) [٦] بل أن بعضهم لم يجز القول بالضرورة وكان موقفهم المنع مطلقاً في الشعر وغيره وعليه المبرد وقال الرواية في البيتين ((وقد بدا ذاك)) و((اليوم أسقى))[٧] ... ومن المحدثين يرى الدكتورأحمد بن عبدالله السالم ان ما ورد في بيت امرئ القيس بتسكين (أَشربْ) وفي بيت جرير بتسكين (تَعْرِفْكُم) ليس من الضرورة لورود مثلها في القراءات القرآنية إذ قال: وكان الأولى ألاَّ يعد ما في هذين البيتين ضرورة؛ لورود مثله في القراءة القرآنية، عملاً بالمبدأ الذي قرَّروه من جواز الاستشهاد بالقراءات صحيحها وشاذِّها[٨]. من هنا نرى أن المعري كان مع اغلب العلماء الذين قالوا إن تسكين الفعل المضارع (أشرب) في بيت امرئ القيس ضرورة ، وأقول أن هذا البيت اذا اردنا ان نضع الضرورة جانبا ، فيه أمران:

---

(١) ينظر: النشرفي القراءات العشر ص ٢١٤
(٢) النساء ١٢٠
(٣) ضرائر الشعر ٩٥ ، وينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها لابن جني ١٢٢/١
(٤) ينظر: همع الهوامع للسيوطي٢١٨/١
(٥) آل عمران ١٦٤
(٦) ينظر: السبعة في القراءات ص ٤٥
(٧) همع الهوامع٢١٨/١
(٨)ينظر: حذف حروف المعاني للضرورة أ.د.أحمد عبد الله السالم:٢٥ موقع الألوكة www.alukah.net/Literature_Language)

الأول : أن التسكين خلاف الاعراب وان الشاعر أراد بذلك أن يدل على أنه في شربه سوف يتجاوز الحدود ويخرج عن الحدود ويشرب بلا خوف ولا اكتراث ولامبالاة لأية عاقبة.

والثاني : أن الفعل فعل أمر لا مضارع ، وهو أنه يحث نفسه على الشرب بلا قيد ولا خوف من إثم. والله أعلم

أما اذا كان التسكين في وسط الفعل أو الاسم فإن المعري لم يعتبر ذلك من الضرورة بل من القليل الذي جاء في لغة ربيعة ، كقول الراجز:

وَرْدَ عليه طالب الحاجات

ولكن يشترط أن لايكون متحركا ((بضم أو كسر في الطرف ، فيقولون : كَرْمَ ، أي: كَرُمَ ،وعُلْمَ، أي: عُلِمَ ، وقياس لغتهم أن يقولوا : كبْد ، وكتْف ، في الكبد والكتف قال القطامي : [١]

إذا نَشْبَتْ مخالبهُ وَعَلْقَتْ   له الأنيابُ تُرْكَ له المرارُ

يريد: نشَبَتْ ، و عَلَقَتْ ، و تُرِكَ . وقال آخر:

اذا لم يكن قبل النبيذ ثريدة   مبلَّقةٌ صفراءُ شحْمٌ جميعُها

فإنَّ النبيذ الصَّرْدَ إنْ شُرْبَ وحدهُ   على غير شيء أحرق الكَبْدَ جوعها)) [٢]

تحريك الساكن:

١- تحريك الاسم: من الضرورات التي ذكرها المعري تحريك الحرف الذي حقه التسكين ، قال:

((والعرب تسمي العسل دبساً. وكذلك فسروا قول أبي زبيد :

فنهزة من لقوا حسبتهم   أشهى إليه من بارد الدبس

---

[١] في ديوان القطامي ص ١٤٥: اذا هدرت شقائقه ونَشْبَتْ   له الأظفار تُرْكَ له المدارُ

[٢] رسالة الصاهل والشاحج ١٣١

حرك للضرورة)) [١]. ويقصد بذلك تحريك حرف الباء بالكسر ، ويدل على ذلك قول الزبيدي ((ورُبّمَا سُمِّيَ عَسَلُ النَّحْلِ دِبِساً بكسرِ الدّالِ والباءِ)) [٢] والأصح أنه ليس في تحريكه ضرورة وإنما فرقوا بينه وبين دبس التمر، فذلك بسكون الباء وهذا بكسر الدال والباء[٣]. وذكر المعري موضعاً آخر حرك فيه الساكن ، فقال: ((فأما الوادع فإنه إذا عصفت به شمال الرعب زف راله وفزعت أجراله ، فكان مثله مثل الساكن إذا حرك لإقامة الوزن كما قال زهير:

لم ينظر به الحَشَكُ[٤] وإنما هو: الحَشْكُ)) [٥] . والأصل إسكان الشين ومعناه اجتماع اللبن[٦] . ويذكر ابن عصفور أن فيها زيادة حركة ، حرك الشين لما اضطر إلى حركتها بالفتح[٧] ، ولكن هذا لايدل على اضطرار الشاعر إلى التحريك ، لأنه حتى لوبقي على أصله ولم يحر ك سيبقى الوزن قائماً ولا يختل .

٢- تحريك الفعل

ومنها تحريك فعل الامر والأصل تسكينه ، ذكر ذلك المعري في قوله:

((و حملت الضرورة البكري على أن حرك الباء في قوله :

إضربَ عنك الهموم طارقها ضربك بالسوط قونس الفرس

والبصريون يرون أنه أراد النون الخفيفة فحذفها وبقيت الحركة)) [٨].

---

(١) رسالة الغفران ٨

(٢) تاج العروس للزبيدي (دبس)

(٣) ينظر: جمهرة اللغة لابن دريد (دبس) ، تاج العروس (دبس)

(٤) في ديوانه ص ٨١: ((كما استغاثَ بِسَيءٍ فَزُّ قَيْطَلَةٍ خافَ العُيونَ ، فَلَمْ يُنْظَرْ بِهِ الحَشَكُ))

(٥) رسالة الصاهل والشاحج ١٣١

(٦) ينظر: التنبيه على أغاليط الرواة لعلي بن حمزة البصري ٢١

(٧) ينظر: ضرائر الشعر ١٨

(٨) رسالة الصاهل والشاحج ١٣٩

وأكثر العلماء يقولون أن أصلها (اضربن) أي الفعل متصل بنون التوكيد الخفيفة [١]، فحذفت النون ضرورة[٢] ، ويصفه بعضهم بالشذوذ، إذ ذكر ابن منظور أنه ((من الشاذ لأن نون التأكيد الخفيفة لا تحذف إلا إذا لقيها ساكن كقول الآخر:

لا تهين الفقير علك أن تخضع يوما والدهر قد رفعه

أراد لا تهينن، وحذفها ههنا قياس ليس فيه شذوذ)) [٣]

ونصب الباء من اضرب يريد النون الخفيفة جعل الفتحة بدلاً منها ، وقيل أن الضرب هنا مجازي وهو مستعارلمعنى الطرد والصرف. ([٤])

((وكان أبو زيد الأنصاري وهو أحد شيوخ سيبويه يجعل الفصيح والشاذ سواء فضلاً عن أبي عمرو والأصمعي كما مرّ بنا. وقد أدرك المتأخرون ذلك فذهبوا إلى إن الشاذ ليس هو الخارج عن سنن نظام العربية وليس بتفرّده او قلّته فلا يقاس عليه إنما هو الخارج عن سنن القياس العقلي المنطقي كحذف نون التوكيد في قول الشاعر:

اضرب عنك الهموم طارقها ضربك بالسيف قونس الفرس

فقد يقاس على القليل والنادر والشاذ لموافقته القياس ويمتنع على الكثير لمخالفته القياس)) ([٥]) أما ابن عصفور فإنه يقول :((والصحيح أنه حذفها تخفيفاً لما كان حذفها لايخلّ بالمعنى ، وكانت الفتحة التي في الحرف قبلها دليلة عليها)) ([٦]).

دخول الحرف على مثله:

ومن ذلك دخول اللام على اللام ، وذكر المعري ذلك في موضعين ، هما (لما) و(قد) ، جاء ذلك في قوله:((وكأني بالقسيس المقيم بمعرة النعمان قد خرج فنزل على

[١] ينظر: تنزيل الآيات على الشواهد من الأبيات ، شرح شواهد الكشاف – محب الدين الأفندي ص ٤٣١

[٢] ينظر:مغني اللبيب لابن هشام الانصاري ٦٤٢/٢، تاج العروس (قنس) ٤٢٩/٨

[٣] لسان العرب (قنس) ١٢/٢٠٠

[٤] ينظر: شرح المفضليات ٧٥

[٥] ينظر: القياس النحوي بين التجريد العقلي والاستعمال اللغوي، د. حسن منديل حسن العقيلي (شبكة صوت العربية) http://www.voiceofarabic.net/index.php?option=co

[٦] ضرائر الشعر ١١١

القسيس المقيم بتل منس ، فكان مثلهما مثل اللامين تدخل احداهما على الأخرى عند الضرورة ، كما أنشد الفراء:

لددتهم النصيحـة أي لدٍّ فمجّوا النصح ثم ثنوا ففاءوا

فلا والله لا يُرجى لما بي ولا لِلِما بهم أبداً شِفـــاءُ

وأنشد أيضاً :

فلئن قومٌ أصابوا عِزَّةً وأصبــنا من زمانٍ رَنَقـا

لَلَقد كنا لدى أرحُلِنـا لَصنيعيـنِ : لباسٌ و تُقى)) (١)

فقد دخل حرف الجر على حرف مثله ((مع أن حروف الجر لا تدخل إلا في الاسم)) (٢) . وهذه من المواضع المختلف فيها، فمنهم من يعد دخول حرف على مثله من الأمور الشاذة ، جاء في أوضح المسالك:((وَشَذَّ اتِّصَال الحرفين كقوله :

(إنَّ إنَّ الكَرِيمَ يحَلْمُ مَالَمْ ...)

وأسْهَلُ منه قولُه :

(حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأنْ ...لأن المؤكَّد حَرْفَانَ فلم يَتَّصِل لفظٌ بمثله وأشَذُّ منه قوله :

(وَلاَ لِلمِاَ بِهِمْ أَبَداً دَوَاءُ ...) لكَوْنِ الحرف على حرف واحد)) (٣)

وعند أصحاب هذا الرأي أن هذا من((الشاذ الذي لا يعرج عليه ولا يؤخذ به بالإجماع)) (٤)

وليس هذا فحسب وأنما استقبحوه وعدوه من عيب الكلام وفساده ، ويسمونه بالخزم (٥)، قال ابن فارس: ((ومما يُفسد الكلام ويَعيبُه الخزْمُ ولا نريد بِهِ الخزْمَ المستعمل فِي الشعر، وإنما نريد قولَ القائل:

---

(١) رسالة الصاهل والشاحج ١٥١

(٢) شرح الرضي على الكافية للاستراباذي ٣٨٧/١

(٣) أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك ٣٤٣/٣

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف للانباري ٥٧١/٢

(٥) الخزم: زيادة حرف أو أكثر في أول صدر البيت أو أول عجزه(ينظر موسوعة العروض والقافية ٢٠/١)

ولئنْ قومٌ أصابوا غِرَّةً ... وأصِبْنا من زمان رَقَقا

لَقَدْ كُنَّا لدى أزماننـا لِشَريجَيْنِ لباسٍ وتُقَـى

فزاد لاماً عَلَى " لقد " وهو قبيح جداً.

ويزعُم ناسٌ أن هَذَا تأكيد كقول الآخر:

فَلا واللهِ لا يُلْفَى لِما بي ... ولا لِلِما بهم أبداً دَوَاءٌ

فزاد لاماً عَلَى " لِمَا " وهذا أقبح من الاول ، فأما التأكيد فإن هَذَا لا يزيد الكلام قُوة، بل يقبّحه. ومثله قول الآخر:

وصالياتٍ كَكَما يؤثْفَيْن

شوكل ذا من أغالِيطِ من يغلَط، والعرَب لا تعرِفهُ.)) ([1]) وهذا يعني أن بعض النحاة يعد احدى اللامين زائدة مؤكدة ، قال ابن جني((وينبغي أن تكون الزائدة هي الثانية دون الأولى لأن حكم الزائد ألا يبتدأ به)) ([2]) . يذكر ابن هشام أن هذا ((من الجمع بين حرفين لمعنى واحد على سبيل التوكيد))([3]) ويرى بعضهم أن هذا من التوكيد الذي يثقل الكلام ((فقد تكرر حرف اللام "لِلِمَا" بغير فصل ولا إعادة شيء. والتوكيد هنا واضح الثقل؛ لأن الحرف فَرْدِيّ؛ فتكراره مباشرة يزيد ثقله ويوضحه)) ([4]).

ولا يجوز هذا التكراراواعادة الحرف عند بعض العلماء الا اذا كان بينهما فاصل ، لكنهم اجازوه في ضرورة الشعر ، قال السيوطي : ((ولا تجوز إعادته وحده دون فصل إلا في ضرورة كقوله :

ولا لِلما بهم أبداً دَواءُ)) ([5]). وهذا المنع كان عند البصريين ، لكن الكوفيين أجازوا ذلك ، وقد بين ذلك السيوطي في قوله: ((أجاز الفراء الجمع بين لامين نحو: إن زيدا للقد قام، وأنشد:

([1]) الصاحبي ٩ ، وينظر : المزهر ١٧٧/١

([2]) سر صناعة الإعراب لابن جني ٢٨٣/١، وينظر: شرح الرضي ٢٨٥/٤

([3]) مغني اللبيب ٤٦٢/١

([4]) النحو الوافي عباس حسن ٥٤٣/٣

([5]) همع الهوامع ١٧٤/٣

فلئن يومًا أصابوا عِزّةً ** وَأَصَبْنَا من زمان رَنَقَا

لَلَقَدْ كانوا لدى أَزْمَانِنا ** بصَنِيعَين لِبأس وتُقَى

ومنع ذلك البصريون وقالوا الرواية : فلقد)) (1) لأن في ذلك اجتماع حرفين معناهما واحد بلا فاصل ((فكرهوا توالي حرفين لمعنى واحد والعرب لا تجمع بين حرفين لمعنى واحد إلا في ضرورة وإذا أرادوا ذلك فصلوا بينهما)) (2) فحروف الجر من الحروف التي يجب اتصالها بما بعدها ((لأنها لا تنفك عن مجرور بعدها، أو بآخر نوع منها، كالضمائر المتصلة، فإنه لا يكرر وحده إلا في ضرورة الشعر))(3). واشار البغدادي الى ان العرب تستعمل اللام مع قد بكثرة ((فأدخل على لقد لاما أخرى، لكثرة ما تلزم العرب اللام في لقد، حتى صارت كأنها منها)) (4)

ومن هنا نستنتج أن المعري يذهب مذهب البصريين في اعتبار دخول حرف الجر(اللام) على مثله من الضرورة الشعرية.

نقل الحركة : ذكر المعري أنه قد يضطر الشاعر فينقل الحركة من الحرف إذا وقف عليه، إلى ما جاوره من الحروف ، قال: ((والمعنى بما ذكرت قول الراجز(5):

عجِبْتُ والدَّهْرُ كثيرٌ عَجَبُهْ من عنَزِيٍّ سَبَّني لم أَضربُهْ

نقل حركة الهاء إلى الباء..... وقال طرفة (6):

حابِسِي رَبْعٌ وقفتُ به لو أُطيعُ النفسَ لم أَرِمُهْ

وقد ذهب بعض الناس إلى أن هذا ليس بضرورة؛ وإن كان كما زعم فإنه قليل كقلة ما يستوحش منه الفصحاء.)) (٧) . وذكر سيبويه أن ذلك يكون في الفعل

(1) همع الهوامع ٥٠٧/١

(2) المصدر نفسه ٥٠٧/١

(3) شرح الرضي ٣٦٤/٢

(4) خزانة الأدب عبدالقادر بن عمر البغدادي ١٩٤/٤

(5) هو زياد الأعجم ، والبيت في ديوانه ص ٤٥

(6) ديوان طرفة ص ٧٩

(7) رسالة الصاهل والشاحج ١٣٢

المضارع ((إذا كان بعده هاء المذكر الذي هو علامة الإضمار ليكون أبين لها كما أردت ذلك في الهمزة ، وذلك قولك: ضربتُهْ واضرِبُهْ وقَدُهْ ومِنُهْ وعَنُهْ. سمعت ذلك من العرب ألقوا عليه حركة الهاء حيث حركوا لتبيانها. قال الشاعر وهو زيادٌ الأعجم:

عجبت والدهر كثيرٌ عَجَبُهْ   من عنزيٍّ سبني لم أضْرِبُهْ

وقال أبو النجم: فقربن هذا وهذا أزحله

وسمعنا بعض بني تميم من بني عديٍّ يقولون: قد ضربته وأخذته كسروا حيث أرادوا أن يحركوها لبيان الذي بعدها لا لإعراب يحدثه شيءٌ قبلها كما حركوا بالكسر إذا وقع بعدها ساكنٌ يسكن في الوصل .... .وكذلك قد ضربته فلانة وعنه أخذت فتسكن كما تسكن إذا قلت: عنها أخذت. وفعلوا هذا بالهاء لأنها في الخفاء نحو الهمزة.)) ([1]) ومن هنا يتضح أن سيبويه يعدها من لهجات القبائل لا من الضرورة ، وقيل: ((الشاهد فيه نقل حركة الهاء إلى الباء في الأول، وإلى اللام في الثاني ليكون أبين في الوقف، لأن مجيئها ساكنة بعد ساكن أخفى لها)) ([2]). أما المبرد فلم يقربأن ما حصل في قول زياد الأعجم من الضرورة ، بل يعد نقل حركة المتحرك الى الساكن الذي قبله من الأمور المطردة ، وقد أورد على ذلك شواهد إذ قال : ((ومن مذاهبهم المطردة في الشعر أن يلقوا على الساكن الذي يسكن ما بعده لتقييد حركةَ الإعراب، كما قال الراجز: أنا ابن ماوية إذ جد النَّقَرْ

يريد :الَّنقْرُ يا فتى، وهو: النقرُ بالخيل، فلما أسكن الراء ألقى حركتها على الساكن. الذي قبلها وشبيه بهذا قوله:

([1]) الكتاب لسيبويه ٣٩/٤

([2]) شرح شافية ابن الحاجب ٢٦١/٤

عجبت والدهر كثيرٌ عجبه ... من عنزي سبني لم أضربه

أراد: " لم أضربه " ، يا فتى، فلما أسكن الهاء ألقى حركتها على الباء، وكان ذلك في الباء أحسن لخفاء الهاء. وقال طرفة:

حابسي ربعٌ وقفتُ به لو أطيعُ النفسَ لم أرمُهْ

ولم يلزمه رد الياء لما تحركت الميم، لأن تحركها ليس لها على الحقيقة، وإنما هي حركة الهاء.)) ([1])

الترخيم في غير النداء

أشار المعري إلى أن الترخيم إذا حصل في غير النداء فهو ضرورة ، فقال:((الترخيم يوجد في النداء دون غيره فإذا جاء في غير النداء فإنما تلك ضرورة، كما قال:

إنَّ ابنَ حَارِثَ إن أَشْتَقْ لِرؤيتهِ ... أَو أَمتَدِحْه فإن الناسَ قد علموا

وكما قال الآخر:

ولَيْلةٍ صَرِيمُها كالخَزِّ ... أَدْلجتُها من أَجلِ أمِّ عَزِّ

وأمُّ عَزٍّ من عَتِيق البزِّ

يريد: أم عزة.)) ([2]) وهذه من الأمور التي ذكرها سيبويه وأجازها ، وبين أن الشعراء ترخم ((في غير النداء اضطراراً قال الراجز: وقد وسطْتُ مالِكا وحنظلا وقال ابن

---

[1] الكامل في اللغة والأدب للمبرد ١/١٥١

[2] رسالة الصاهل والشاحج ١٤٩- ١٥٠

ألاحمر:

أبو حَنَش يؤرقنا وطَلْقٌ ... وعمّارٌ وآوِنةً أُثالا

يريد: أثالة. وقال جرير:

ألا أضحتْ حِبالكمُ رِماما ... وأضحت منك شاسعةً أُماما

يشقّ بها العساقِل مُؤْجَداتٌ ... وكلُّ عرَنْدَس ينفي اللُّغاما

وقال زهير:

خذوا حظّكم يا آل عِكرم واذكروا ... أواصِرَنا والرِّحمُ بالغيب تُذكرُ

وقال آخر، وهو ابن حَبْناء التميمي:

إن ابن حارثَ إن أشتَقْ لرؤيته ... أو أمتدِحه فإن الناس قد علموا)) ([1])

وعند ابن مالك أن المنادى لايرخم الا في الضرورة ،وإذا حصل في غيرها فهو شذوذ إذ قال:((ولا يرخم في غيرها يعني في غير الضرورة منادى عار من الشروط إلا ما شذ من يا صاح وأطرق كراً على الأشهر، إذ الأصل صاحب وكروان فرخما مع عدم العلمية شذوذاً.)) ([2]). وقد ميز النحاة بين نوعي الترخيم في هذا الشأن فاذا كان على لغة من لاينتظر أجازوه اجماعا واذا كان على لغة من ينتظر أجازه سيبويه ومنعه المبرد. ([3]) .

ولم يكتف بعض العلماء بالقول بجوازه بل أشاروا إلى كثرة وجوده في كلام العرب.

واستدل بعض النحاة على جوازه بإيراد شواهد على ذلك([4]) ، قال الخضري:((ويشهد للجواز قوله:

---

[1] الكتاب، ١٤٧/١

[2] شرح الاشموني على الفية ابن مالك ٢٦٦/١

[3] ينظر:حاشية الصبان على ألفية ابن مالك ٢٧٣/١

[4] ينظر:الأصول في النحو لابن السراج ٤٥٨/٣، أسرار العربية لأبي البركات الانباري ٢١٨/١

ألا أضْحَتْ حِبَالُكُمُ رَمَامَا   وأضْحَتْ مِنكَ شاسعةً أُماما

وقوله:

إنَّ ابْنَ حارث إنْ أَشْتَقْ لرؤيتهِ   أو أمتدحْهُ فإنَّ النَّاسَ قد عَلِموا

فرخم أمامة وحارث بحذف التاء وأبقى ما قبلها على فتحه لانتظارها وإلا لضم الأول، وكسر الثاني منوناً والله أعلم.)) ([1])

من هنا نرى أن المعري كان متبعا مذهب سيبويه في هذه المسألة.

الإكفـــاء

وهذا يحدث في الشعر ويدور موضوعه حول اختلاف القوافي للقصيدة الواحدة ، قال الزبيدي:((أكفأ: خالَفَ بين ضُروب إعراب القَوافي التي هي أَواخرُ القصيدة وهو المُخالفَةُ بين حركات الرَّوِيِّ رَفْعاً ونَصْباً وجَرًّا أَو خالفَ بين هِجائِها أَي القَوافي فلا يلزَم حَرْفاً واحداً تقارَبَتْ مخارِجُ الحُروف أَو تباعَدَتْ....... وهو أَي الإكْفاء أَحد عيوب القافِية الستَّة التي هي : الإيطاءُ والتَّضْمينُ والإقْواءُ والإصرافُ والإكْفاءُ والسِّنادُ)) ([2]) . وقد ذكر المعري أن هذا العيب قد يحدث في الشعر ضرورة ، فيجيء الشاعر بحرف لايقارب الأول كما قال الشاعر:

فقال لِخِلَّيْه ارْحَلاَ الرَّحْلَ إنني ... بِعاقِبَـــــةٍ والعاقباتُ تدُور
فبَيْنَاه يَشْرِي رَحْلَه قال قائلٌ ... لمَنْ جَمَلٌ رخْوُ المِلاَطِ نَجِيبُ ([3])

ويطلق البعض على هذه الظاهرة :الإجازَة أو :(الإجارَة) : ((وهو اختلاف الروي بحروف متباعدة المخارج في قصيدة واحدة ، وسمي بذلك لتجاوزه الحدود المرسومة وتعديها ، مثل:

---

(1) ينظر :حاشية الصبان ١/٢٧٣

(2) تاج العروس(كفأ)

(3) ينظر :رسالة الصاهل والشاحج ٩٣

خليليَّ سِيرا واتركا الرحلَ إنني بِمَهْلَكَةٍ والعاقباتُ تَـدُوْرُ

فبيناه يشري رحلَهُ قال قائـلٌ لِمَنْ جملٌ رِخْوُ الملاطِ نَجِيْبُ

البيت الأول رويه الراء،والثاني الباء، والحرفان مختلفان ومتباعدان في المخرج)) (1)

لكن من العلماء من له رأي آخر ، فلم يعد هذه من عيوب الشعر ، وإنما جعلها من الكلام الفصيح الذي لاينكر ، قال الأخفش: ((وسمعت الباءَ مع اللامِ، والميم مع الراء، كلّ هذا في قصيدة.

قال الشاعر:

ألا قد أرى لم تكن أمُّ مالكٍ ... بملكُ يدي أنَّ البقاءَ قليلُ

وقال فيها:

رأى من رفيقيهِ جفاءَ، وبيعُهُ ... إذا قامَ يبتاعُ القلاصَ ذميمُ

خليليَّ حلاًّ واتركا الرَّحلَ إنَّني ... بمهلكةٍ، والعاقباتُ تدورُ

فبيناهُ يشري رحله قالَ قائلٌ: ... لمنّ جملٌ رخوُ الملاطِ نجيبُ؟

وهذه القصيدة كلّها على اللامِ. والذي أنشدَها عربيّ فصيحٌ لا يحتشمُ من إنشاده كذا. ونهيناه غير مرة. فلم يستنكر ما يجيء به.)) (2) . ومنهم من يرى أن بعض الشعراء كانوا ينظمون القصيدة باختلاف القافية وهي من الأمور السائغة عند بعض العرب،قال التنوخي: ((ويجوز أن يكون الوقوف على أواخر الأبيات يسوغ ذلك لهم. وأنهم يرون كل بيت قائماً بنفسه، كما رواه العجير السلولي في قوله:

فَقَالَ لِخِلَّيْهِ ارْحَلا الرَّحْلَ إنَّني ... بِعَاقِبَـــةٍ وَالعَاقِبَاتُ تَـدُورُ

بَيْنَاهُ يَشْرَى رَحْلُهُ قال قَائِلٌ ... لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوُ المِلاطِ يَجيبُ

قيل إن قائله أنشده كذلك فنهي عنه فلم ينته..... وهذا كله إكفاء)) (3)

لكن بعضهم رفض هذه الرواية وزعم ان فيها تحريفاً لأن القصيدة منظومة على قافية اللام وقالوا: ان الرواية الصحيحة :

---

(1) موسوعة العروض والقافية ١٠٠

(2) القوافي للاخفش الاوسط١/٧

(3) القوافي لأبي يعلى التنوخي: ١/١٥-١٦

((فبيناهُ يشري رَحلهُ قال قائلٌ ... لمن جَمَلٌ رخوُ المِلاطِ ذَلُولُ

والقطعةُ لاميةٌ، ووقع في كتاب سيبويهِ: " نجيبُ " ، وتبعهُ النحَاةُ على التحريف. وهي قطعةٌ غراءُ.)) [1]

وقد وافقت رواية المعري للبيت المذكور رواية سيبويه الا أن سيبويه لم يشر من قريب أو بعيد الى ان الشاعر اضطر الى تغيير حرف القافية.

فك المدغم:

ذكر المعري ان المدغم قد يظهر اذا دعت الضرورة الى ذلك ، ومنه قول زهير: [2]

ما يَلْقَها إلاّ بشكة باسلٍ يخشى الحوادثَ حازم مستعدِدِ

أي : مستعدّ. [3]. وذكر سيبويه ذلك فقال: « وقَدْ يبلغون بالمعتل الأصلَ فيقولون: رادِد في رادّ، وضَنِنوا في ضنّوا، ومررت بجوارِيَ قَبْلُ ».[4]

نصب المنادى العلم: ذكر المعري ذلك في قول المهلهل [5]:

ضَرَبَتْ صَدْرَها إليَّ وقالت يا عديّاً لقد وقَتْكَ الأواقي

---

[1] ينظر: خزانة الادب ٢٥٥/٥

[2] في ديوان زهير، ص ٤٨: لم يَلْقَها إلاّ بِشِكَّةِ حازمٍ يَخْشَى الحَوادِثَ عازمٍ مستعددِ

[3] ينظر: رسالة الصاهل والشاحج ١٢٩– ١٣٠

[4] الكتاب ٢٦/١

[5] ديوان المهلهل بن ربيعة ، ص ٥٩ برواية (نحرها) بدل (صدرها)

فقد نصب (عدياً) وأصله (عديٌّ) بالضم لأنه اسم علم ، لأن ((المرفوع من الأعلام في النداء لما لحقته الضرورة فنون، رجع إلى أصله وهو النصب)) ([١]) ، إلا أن ابن عصفور رواه بتنوين الضم (عُدَيٌّ) ((إجراءً له مجراه قبل النداء .)) ([٢])

استعمال صيغة (فَعْل) بدل (فَعّال)

أشار المعري الى أن الضرورة قد تحكم الشاعر بأن يحول صيغة (فعّال) الى (فَعْل) إذ قال:((والضرورة تحمل الرجل على أن يفارق من الأتباع من هو إليه محتاج مفتقر، إلا أنه عند الشدة يقتصر على اللوازم، كما قال " العبدي " :

وسائلةٍ بِثعلبةَ بنِ سَيْرٍ وقد علِقتْ بثعلبةَ العَلُوقُ

يريد: بثعلبة بن سيار، فرده من: فعال وهو اسم فاعل، إلى: فعل، وهو مصدر.))([٣])

لكنه ذكر أن صيغة فعال اسم فاعل والصحيح هي صيغة مبالغة . وقد يبيح المعري بقدر محدود هذه الضرورات إذ يقول:((وكيف آمن أن تدعي علي الخطأ أو الكسر أو الإحالة في المعنى ولا تسمح لي بالضرورات التي اصطلح عليها أهل النظام))([٤])

لكنه على الرغم من ذلك يرى أن الشاعر الجيد يتجنب الضرورة ولا يركن إليها لعلمه أنها نقص في موهبته أو نزرة في بضاعته اللغوية.

([١]) رسالة الصاهل والشاحج ص ٨٢

([٢]) ضرائر الشعر ٢٥ – ٢٦

([٣]) رسالة الصاهل والشاحج ص ٨٩

([٤]) المصدر نفسه ص ٢٠٤

زيادة الحروف:

ينكر المعري بعض الضرورات التي يستعملها الشعراء ، وذلك عندما تزاد الألف والواو والياء في بعض الكلمات ، ويرى أنها مردودة في الشعر إلى الضرورات نحو قول امرئ القيس : (١)

كأني بفتحاءِ الجناحين لقوةٍ صيودٍ من العقبانِ طأطأتُ شيمالِي

إذ زاد الياء في كلمة (شمالي) ، ويذكر ابن عصفور أنها من إنشاء الياء عن الكسرة(٢) ، وقول الراجز :

أعوذ باللّهِ من العقرابِ الشائلات عقد الأذنابِ

فزاد الألف في كلمة (العقرب) ويرى المعري أن هذه الزيادات شاذة ونادرة ولا يعتقد أن شاعراً قوياً في الفصاحة يريد مثل هذه الزيادات ، ويرد بعض الزيادات في الشعر إلى الرواية ، إذ يجوز أن ينطق بالشعر بغير الفصيح وأن البيت إذا قاله القائل حمله الراشد واللغوي وربما أنشد من العرب غير الفصيح ، فيعد بطبعه الرديء(٣) ، وليس كلهم يعدها من الضرورة ، فقد تسمى الف الاقحام (٤)، وقد يطلقون عليها ((ألف الإفخام ، نحو: كلكال وعقراب في تفخيم الكلكل والعقرب))(٥) ، ويرى بعضهم أن الألف زيدت لأجل القافية(٦)، ومنهم من يعدها من الاشباع وهم أهل الصرف (٧)، أي : اشبعت الفتحة فصارت الفاً، وهذا الإشباع ((لايكون الا في

---

(١) ديوان امرئ القيس ص ١٢٩

(٢) ينظر: ضرائر الشعر ٣٦

(٣) ينظر: رسالة الملائكة للمعري ٢١٧

(٤) ينظر: الجمل في النحو للزجاجي ٢٦٢

(٥) بصائر ذوي التمييز للفيروزآبادي ٥/٢

(٦) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده (سبسب)

(٧) ينظر: تاج العروس (عقرب)

ضرورة الشعرعند بعضهم)) ([1]) . ويعدها ابن عصفور من إشباع حركة الفتح فنشأ عنها ألف وأصلها : عقرب فصارت :عقراب([2])، إلا أن بعض المحدثين يعد ذلك تكلفاً. ([3]) لكن المجوزين استدلوا على جوازها بقراءة هشام (أفئيدة) بياء بعد الهمزة([4]) في قوله تعالى{فاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ}([5]) فقد أشبع الكسرة حتى صارت ياءً.

ونرى المعري يعلق على قول الشاعر زهير بن أبي سلمى ([6]):

عليهنّ فرسانٌ كرامٌ لباسهم سوابيغُ زعْفٌ لا تحزمها نبلُ

فالزيادة هنا بغير ضرورة لأنه لو حذف الياء لا يضر بالبيت ، فالمعري يعتمد على وزن البيت في دفع الضرورة ، والوزن لا يختل حينما تحذف الياء منه ، وقد كان المعري موفقاً فيما ذهب إليه ، لأن في هذا البيت رواية أخرى ولم تكن الياء في كلمة (سوابغ) ولا يخل حذفها في استقامة البيت ، ومع إقرار ابن عصفور بذلك إلا أنه يعد زيادة الياء فيها ضرورة([7]).

ويتحدث المعري عن الواو والياء اللاحقتين بهاء الإضمار نحو (له) و(به) يحذفان عند الضرورة ، فربما بقيت الحركة وربما ألغيت، نحو:

ولا يَسأَلُ الجارُ الغريبُ إذا شَتَا ... بما زخَرَتْ قِدْري به يومَ ودَّعا
فإنْ يَكُ غَثّاً أَو سَمِيناً فإنني ... سأَجعلُ عينيه لنفسِهْ مَقْنَعا([8])

---

[1] روح المعاني للآلوسي ٢٣٩/٢٣، وينظر: البحر المحيط ٤٢١/٣

[2] ينظر: ضرائر الشعر٣٣

[3] ينظر: الظواهر الاسلوبية في القرآن /القسم المسبوق بلا النافية ، رفاه محمد علي زيتوني (islamselect.net–mat) حذف حروف المعاني للضرورة، أ.د.أحمد عبدالله السالم، alukan.netliteraturelanguage

[4] ينظر: التيسير في القراءات السبع للداني ٩٥، تحبير التيسير في القراءات العشر لابن الجزري ٤٢٥

[5] سورة إبراهيم/ من الآية ٣٧

[6] في ديوانه ص ٨٤: (علبها أسودٌ ضارياتٍ لَبُوسهم سوابغُ بيضٌ لا تُخَرِّقُها النَّبْلُ) بلا زيادة ياء .

[7] ينظر : ضرائر الشعر ٣٧

[8] رسالة الصاهل والشاحج ص ١٤٦ – ١٤٧

حذف التنوين:

ومن الضرورات التي أوردها المعري حذف التنوين ، نحو قول الشاعر:

كفاني ما خشِيتُ أَبو فِراسٍ ... ومثلُ أَبي فراسِ كفى وزادا([1])

والشاعر الجيد إذا استعمل الضرورة حاول أن يخلص منها سواء بالإعتماد على موسيقى البيت في إقامة الوزن مثل تسكين الحرف ، أو لغة من لغات العرب ، أو التعويل على الرواية التي تتفق مع التركيب السليم .

تذكير المؤنث:

ذكر المعري أن الشاعر قد يضطر أحياناً إلى تذكير المؤنث ، نحو قول عامر بن جوين الطائي :

فلا ديمةٌ ودقت ودقها ولا أرضَ أبقل َ إبقالها([2])

ويجيز بعض النحاة تَرْكُ هذه التاء في الشِّعْرِ إنْ كانَ التأنيثُ مَجازيًّا([3]) ، قال ابن عقيل: ((وقد تُحْذَفُ التاءُ من الفعلِ المسنَدِ إلى ضميرِ المؤنَّثِ المجازِيِّ، وهو مخصوصٌ بالشِّعْرِ)) ([4]) وهذا يدل على إن تأنيث الأرض هو تأنيث غير حقيقي ، قال أبو البركات الأنباري: ((فإنما قال: أبقل بالتذكير؛ لأن تأنيث الأرض غير حقيقي، وليس في اللفظ علامة تأنيث، فصار بمنزلة غير مؤنث .وهذا النحو يجئ في الشعر خاصة، فلا يدل على التذكير.))([5]) .وقد رفض بعض المحدثين مثل سعيد الأفغاني هذا القول لأن البيت فيه روايتان إحداهما بإثبات التاء ، اذ قال: لا يحتج بما له روايتان إحداهما:

([1]) رسالة الصاهل والشاحج ص ١٤٦ – ١٤٧

([2]) ينظر: رسالة الصاهل والشاحج ص ١٣٠

([3]) ينظر: أوضح المسالك ١٠٨/٢

([4]) شرح ابن عقيل ٤٨٠/١

([5]) البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ١/١

مؤيدة لقاعدة تُزْعم، والثانية لا علاقة لها بها، لاحتمال أن الشاعر قال الثانية، والدليل متى تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال:ادعى بعضهم أن (الأرض) تذكر وتؤنث، واستشهد للتذكير بقول عامر بنجُوَيْن الطائي في إحدى الروايتين:

فلا مُزنةٌ ودقتْ ودْقَها ولا أرض أبقَلَ إبقالها

والرواية الثانية: ولا أرض أبقلتِ إبقالَها فإن لم يكن لتذكير (الأرض) غير هذا الشاهد فلا يحتج به، لأن الأكثر أن الشاعر قال (أبقلت) اللغة المشهورة المجمع عليها.)) ([1])

قطع ألف الوصل:

من الضرورات التي أشار إليها المعري قطع ألف الوصل ، وهذا موجود في الشعر بكثرة ويلجأ إليه الشعراء الكبار، إذ يقول:((وبعض الناس تؤضه الشدة إلى قطع الحميم وفراق الأليف وعقوق الوالد والولد، فيكون مثله مثل الشاعر لما اضطر لقطع ألف الوصل كما قال الراجز:

لَمَّا رأَتْ شيبَ القذالِ عيسا
وفوقَ ذاكَ لِمَّةً خَلِيسا
قَلَتْ وِصَالي واصطفتْ إبليسا
وصامَت الإثنينِ والخَمِيسَا
عبادةٌ كنتُ بها نِقْرِيسا)) ([2])

إشباع الحركة: يتحدث المعري عن اشباع الحركة حتى يتولد منها حرف كقول الراجز

خود اناة كالمهل عطبول كأنما ريقتها القرنفول

فهذا الموضع ضرورة كما هو معروف ([3])

---

(1) الموجز في قواعد اللغة العربية ٢

(2) ينظر: رسالة الصاهل والشاحج ص ١٢٩

(3) ينظر: الضرائر ص ٢٨٣، رسالة الصاهل والشاحج ص ١٤٥

ويعلق المعري على هذا البيت بقوله :إن طيئاً تقول : أنظور بمعنى أنظرُ، قال الشاعر:

وأنني أينما يثني الهوى عنقي من حيثما يمموا أدنو فأنظورُ [1]

فهنا خرجت الكلمة من الضرورة الى احدى اللغات وهو يؤكد بدفع الضرورة .

ولكن هناك من يعدها من الضرورة ، وبعضهم يذكرون أنها من الإشباع ، أي أشبع حركة الضم حتى صارت واواً ، غير أن ابن عصفور يعد الإشباع من الضرورات ، ((ومِنْها: إشباعُ الحَرَكةِ، فينشأُ عنها حرفٌ من جنسِها)). [2] وعنده أن قوله: القرنفُول أصله : قَرَنْفُل ، وقوله : أنظور أصله : أنظرُ، فأشبعت الواو عن الضمة[3].

(1) ينظر: رسالة الصاهل والشاحج ص ١٤٥

(2) ضرائر الشعر ٣٢

(3) ينظر: ضرائر الشعر ٣٥

الخاتمـــــة:

بعد أن عرضنا مسألة الضرورة الشعرية التي تعد من القضايا المهمة في النقد اللغوي نجد براعة المعري في عرضها بشخصية تدل على أنه ناقـــــد مضطلع بالتراث العربي وبحثها بحثاً شاملاً يدل على سعة اطلاعه على قضيته و مشاكلها ، وسوغ استعمالها لأنه لايريد أن يسد المنافذ أمام الشعراء ليتمتع الشعراء بقسط ضئيل من الحرية التي تمكنهم من التصرف بالألفاظ والتراكيب وبذلك ظهرت شخصيته ناقداً لغوياً له آراء سديدة تنم عن رسوخ قدمه فـــي المنهاج النقدي وتتكشف قدرته بتذوق أسرار اللغة ودقائقها الجمالية وفـــي تقسيماته للضرورات من حيث كونها مقيسة ومسموعة وشاذة ، وأخذ هـــذا الموضوع طريقه لعناية أهل اللغة والنحو في القرن الثاني الهجري والذي على أساسه قام الخلاف النحوي وفي جواز الضرورات أجاز للشعراء أن يخرقوا قواعد اللغة و ينبوا عن المقاييس النحوية والصرفية ، فالنقد وراء العلم اللغوي والمعرفة بالنقد حتى ظهرت طبقة من النقاد جمعت إلى العلم باللغـة و البصر بالنحو طبعاً مهذباً وذوقاً مصقولاً ونجد ان سبب كره المعري للضرورة هو احساسه بالاختلاف الواقع بين الشعر والنثر ، فالشعر له منطقه الخاص به وعلاقاته المميزة التي تجعله يختلف عن النثر ويبعده عنه و عن طبيعته ، وبذلك يميز بين الشعر والنثر على انهما شكلان متمايزان من حيث كونهما نوعين من الكلام البليغ وهي تنم عن نظرة واعية تساعد الشاعر المجيد على الاستفادة من الرخصة دون الركون والاعتماد عليها دائماً لأنها تدل على ضعف في ثروته اللغوية.

ختاماً نسأل الله تعالى أن يوفقنا لخدمة لغة القرآن الكريم إنه سميع مجيب الدعاء وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المضـــان

١. إتجاهات النقد في القرن الخامس الهجري د. منصور عبد الرحمن – مكتبة الانجلو المصرية – القاهرة –١٩٧٧ م.
٢. أدب الكاتب: أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الكوفي المروري الدينوري: تحقيق : محمد محيى الدين عبدالحميد– المكتبة التجارية – مصر – ط٤ –١٩٦٣م
٣. الاعلام: (الزركلي) خير الدين ط٤– دار العلم للملايين– ١٩٧٩م.
٤. أساس البلاغة: الزمخشري(جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد ت٥٣٨هـ) دار صادر بيروت– ١٣٨٥هـ–١٩٦٥م.
٥. أسرار العربية: عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيدالله بن أبي سعيد أبو البركات الأنباري– تحقيق : د.فخر صالح قدارة– دار الجيل– بيروت – ط ١–
٦. إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج: تحقيق إبراهيم الابياري– دار الكتاب– لبنان بيروت– ط٣– ١٩٨٦م.
٧. الأصول في النحو : أبو بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي : تحقيق : د.عبد الحسين الفتلي – مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٣ – ١٩٨٨.
٨. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري : دار الفكر – دمشق.
٩. أوضح المسالك إلى ألفية إبن مالك: أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري: دار الجيل – بيروت،
١٠. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبدالرحمن السيوطي(٨٤٩هـ/٩٩١هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم: المكتبة العصرية.
١١. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة– محمد بن يعقوب الفيروز أبادي– تحقيق: محمد المصري: جمعية إحياء التراث الإسلامي – ط١–١٤٠٧هـ.
١٢. البحر المحيط– أبو حيان الاندلسي، تحقيق: عادل أحمد، علي معوض– دار الكتب العلمية بيروت–ط١– ١٤١٣هـ– ١٩٩٣م.
١٣. تاج العروس من جواهر القاموس: الزبيدي (محب الدين– أبوالفيض محمد مرتضى، الزَّبيدي (ت ١٢٠٥هـ) المطبعة الخيرية– مصر– ط١– ١٣٠٦هـ.

١٤.تنزيل الايات على الشواهد من الأبيات، شرح شواهد الكشاف محب الدين الأفندي(ت١٠١٦هـ) شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده.
١٥. التيسير في القراءات السبع: الامام أبوعمروعثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمرو الداني - دار الكتاب العربي - بيروت - ط٢ - ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤
١٦.الجمل في النحو: أبو القاسم الزجاجي: تحقيق :د.علي توفيق الحد مؤسسة الرسالة - بيروت ط٤ ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
١٧.جمهرة اللغة : ابن دريد (أبو بكر محمد بن الحسن ت٣٢١هـ) تحقيق: د.رمزي منير بعلبكي- دار العلم للملايين- بيروت ط١- ١٩٨٦م..
١٨.حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك الصبان (أبو العرفان محمد بن علي ت ١٢٠٦هـ) دار الكتب العلمية بيروت- لبنان- ط١-١٤١٧هـ ١٩٩٧م.
١٩.حذف حروف المعاني للضرورة، أ.د.أحمد عبدالله السالم، alukan.netliteraturelanguage
٢٠.الخصائص: تأليف أبو الفتح عثمان بن جني: تحقيق : محمد علي النجار-عالم الكتب- بيروت.
٢١.خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب - عبد القادر بن عمر البغدادي(١٠٣٠هـ - ١٠٩٣ هـ) - تحقيق : محمد نبيل طريفي، اميل بديع اليعقوب - دار الكتب العلمية ، بيروت،١٩٩٨م
٢٢.الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين محمد خير الحلواني - حلب -١٩٧٤م.
٢٣.ديوان أمرئ القيس: ضبطه وصححه: الأستاذ مصطفى عبد الشافي- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان- ط٥-١٤٢٥هـ- ٢٠٤٤م.
٢٤.ديوان زهير بن أبي سلمى، تحقيق: علي حسن فاعور- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان- ط١- ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٢٥.ديوان المهلهل بن ربيعة: شرح وتحقيق:أنطوان محسن القوال- دار الجيل- بيروت- ط١-١٩٩٥م.
٢٦.ديوان القطامي، تحقيق: د.إبراهيم السامرائي، أحمد مطلوب- دار الثقافة- بيروت- ط١-١٩٦٠م.

٢٧.ديوان الراعي النميري (عبد بن حصين ت ٩٠هـ-٧٠٨م)، تحقيق: محمد نبيل الطريفي ٢٠٠٠م.
٢٨.رسائل أبي العلاء المعري، عباس احسان – دار الشروق
٢٩.رسالة الغفران: أبو العلاء المعري. مصدر موقع الوراق.
٣٠.رسالة الصاهل والشاحج : لابي العلاء المعري، تحقيق: د.عائشة عبدالرحمن- دار المعارف- مصر- القاهرة-١٩٧٣م.
٣١.رسالة الملائكة: أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان بن محمد بن سليمان المعري – تحقيق :عبد العزيز الميمني – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط ١ – ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م .
٣٢.سر صناعة الإعراب : أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق : د.حسن هنداوي دار القلم – دمشق ، ط ١، ١٩٨٥.
٣٣.شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت : ٧٦٩هـ)، المحقق : محمد محيي الدين عبد الحميد: دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه ، ط٢٠ ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م.
٣٤.شرح ديوان جرير،(جرير بن عطية الخطفي) محمد إسماعيل عبدالله الصاوي، مصر – ١٩٣٥م.
٣٥.شرح الاشموني على الفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى الفية ابن مالك الاشموني أبو الحسن علي بن محمد ت٩٢٩هـ- نشر مكتبة النهضة المصرية- مصر -ط٣-(د ت).
٣٦.شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر- بيروت- ١٣٨٩هـ-
٣٧.شرح شافية ابن الحاجب : رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي .(ت ٦٨٦هـ) – تحقيق : الأساتذة: محمد محيي الدين عبد الحميد، محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف – دار الكتب العلمية – ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م
٣٨.شرح المفضليات،تحقيق: أحمد شاكر،عبدالسلام هارون- دار صادرللكتب- بيروت- لبنان.

٣٩.شعر زياد الأعجم ، جمع وتحقيق ودراسة : الدكتوريوسف حسين بكار، دار المسيرة ، ط ١ ، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م.

٤٠.الصاحبي في فقه اللغة : أحمد بن فارس، (ت ٣٩٥هـ) تحقيق: السيد أحمد صقر– مطبعة عيسى البابي الحلبي– القاهرة –١٩٧٧م.

٤١.الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية – تأليف: إسماعيل بن حماد الجوهري – تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار: دار العلم للملايين – بيروت، ط٤ ١٤٠٧ هـ –

٤٢.الصورة الفنية في التراث النقدي والبلاغي، د.جابر أحمد عصفور– دار الثقافة للطباعة والنشر– القاهرة–١٩٧٤م.

٤٣.الضرائر ومايسوغ للشاعر دون الناثر ، محمد شكري الالوسي، مكتبة دار البيان– بغداد– دار صعب– بيروت د ت.

٤٤.ضرائر الشعر لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: السيد إبراهيم محمد دار الأندلس للطباعة والنشر– ط١ ١٩٨٠م.

٤٥.العمدة في صناعة الشعرونقده : ابو علي الحسن بن رشيق القيرواني (ت٤٦٣هـ)، عني بتصحيحه: محمد بدرالدين الحلبي– ط١–١٣٢٥هـ–١٩٠٧م مطبعة السعادة

٤٦.القوافي: الأخفش الأوسط، تحقيق: الأستاذ أحمد راتب النفاخ– دار الأمانة– بيروت– ١٩٧٤م.

٤٧.القوافي : أبو يعلى التنوخي،(عبدالباقي بن أبي الحسين عبدالله بن المحسن التنوخي) تحقيق: د.عوني عبدالرؤوف– مكتبة الخانجي– مصر–ط٢–١٩٧٨م.

٤٨.القياس النحوي بين التجريد العقلي والاستعمال اللغوي،د .حسن منديل حسن العقيلي، (شبكة صوت العربية).

٤٩.الكامل في اللغة والأدب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، (ت ٢٨٥هـ) المحقق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي – القاهرة – ط ٣– ١٤١٧ هـ –

٥٠.الكتاب: سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان ت١٨٠هـ) تحقيق عبدالسلام هارون– القاهرة–١٩٨٢م.

٥١.كتاب الصناعتين: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (٣٩٥هـ) – مطبعة محمود بك – الأستانة – ط ١– ١٣١٩ هـ .

٥٢.لسان العرب: محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري: دار صادر – بيروت
٥٣.اللباب في علل البناء والاعراب: أبو البقاء محب الدين عبدالله بن الحسين بن عبدالله: تحقيق: غازي مختار طليمات: دار الفكر– دمشق: ط١–١٩٩٥.
٥٤.المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها – أبو الفتح عثمان بن جني – تحقيق: علي النجدي ناصف ود.عبدالحليم النجار ود.عبدالفتاح إسماعيل– ط ٢– دار سركين للطباعة والنشر– استانبول ١٤٠٦هـ– ١٩٨٦م.
٥٥.مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري– تحقيق : د.مازن المبارك ومحمد علي حمدالله ، دار الفكر– بيروت – ط ٦ – ١٩٨٥.
٥٦.معاني القرآن: يحيى بن زياد الفراء– تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، عبدالفتاح إسماعيل شلبي– مصر– الدار المصرية للتأليف والترجمة.
٥٧.المزهر في علوم اللغة وأنواعها السيوطي(أبو بكر جلال الدين السيوطي ت ٩١١هـ) شرحه محمد جاد المولى وآخران نشر دار الجيل– بيروت– د ت.
٥٨.مسائل خلافية في النحو : أبي البقاء العكبري : تحقيق : محمد خير الحلواني دار الشرق العربي – بيروت – ط١ ، ١٩٩٢.
٥٩.الموجز في قواعد اللغة العربية ، سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (١٣٢٧ – ١٤١٧هـ) دار الفكر.
٦٠.موسوعة العروض والقافية، سعد بن عبدالله الواصل، موقع صيد الفوائد (www.saaid.net/book/open)
٦١.النحو الوافي،عباس حسن (ت ١٣٩٨ هـ) ط ١٥ ، دار المعارف .
٦٢.النقد اللغوي عند العرب : د. نعمة رحيم العزاوي – مطبوعات وزارة الثقافة والفنون – الجمهورية العراقية– دار الحرية للطباعة– بغداد –
٦٣.النشر في القراءات العشر: ابن الجزري– أشرف على تصحيحه ومراجعته : علي محمد الضباع –شيخ عموم المقارئ: بالديار المصرية.
٦٤.همع الهوامع في شرح جمع الجوامع– جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق عبد الحميد هنداوي – مصر